جامعة المستقبل

قسم المحاسبة

المرحلة الثانية

المحاسبة المتوسطة 1

الاطار النظري للمحاسبة المالية

اعداد

م. م ابتهال سعد هاشم اليساري

تعريف المحاسبة: للمحاسبة تعاريف عديد نذكر أهمها :

المحاسبة هي تصنيف وتبويب وعرض البيانات الخاصة بالأهداف الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة .

المحاسبة هي عملية قياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لمستخدميها بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة .

المحاسبة هي نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية بقصد تحديد نتيجة العمل والمركز المالي لها في نهاية فترة مالية معينة .

المحاسبة نظام للمعلومات الكمية التي تقاس بوحدات نقدية تسهل عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات ولقد رافق تلك التعاريف اعتبار المحاسبة مثلا :

- فن Art لتسجيل وتبويب العمليات المالية وتفسير الناتج التي تسفر عن تلك العمليات .

خدمة service تمد المستفيدين بالمعلومات المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية .

- علم وفن Science and Art تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية .

<u>فالمعلومات المحاسبية تستفيد منها جهات أربع رئيسة وهي:</u>

1 أصحاب المصالح Stakeholders إذ يوفر النظام المحاسبي معلومات لخدمة جميع الأطراف التي تعتمد في قراراتها على تقييم المركز المالي للشركة و ربحيتها والتوقعات المستقبلية لها عن طريق تقارير محاسبية يطلق عليها التقارير المالية ويستعمل هذه المعلومات نوعين من المستفيدين أن

أ. المستفيدون ذوو المصلحة المباشرة : وهم الملاك الحاليين للشركة والمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الشركة والممرضين الذين استدانة الشركة أموالهم. والدائنون الذين قدموا للشركة البضائع بالأجل والعاملين ، والزبائن الذين يهتمون باستمرارية الشركة.

ب. المستفيدون ذوو المصالح غير المباشرة وتشمل المحللين الماليين وخبراء الاستثمار والجهات المنظمة لسوق الأوراق المالية

2 إدارة الشركة Managers : تمثل إدارة الشركة مجموعة الأفراد المسؤولة عن تحقيق أهداف الشركة، الذين يديرونا نشطتها في المجالات الوظيفية المختلفة ابتداءً من تحديد الأهداف وحصر الإمكانيات المتاحة ووضع الخطط اللازمة والرقابة على تنفيذ هذه الخطط، ويقوم النظام المحاسبي بإعداد وتوصيل المعلومات المختلفة لتسهيل أداء تلك الأنشطة عن طريق العديد من التقارير والبيانات سواء أكانت بصفة دورية أم لأغراض إدارية خاصة.

3. السلطات الضريبية: Taxes Authority لزم الجهات الضريبية الشركات بتقديم التقارير الضريبية المعدة طبقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، ويقوم النظام المحاسبي بتوفير مثل هذه التقارير

4. الجهات الحكومية Government : تخضع الشركات للعديد من القوانين والتشريعات المنظمة لشؤونها وتناط مسؤولية متابعة تنفيذ هذه القوانين والتشريعات بجهات حكومية معينة، يوفر النظام المحاسبي تلك المعلومات بصورة تقارير خاصة لهذه الجهات وأمثلة هذه الجهات ديوان الرقابة المالية، وزارة التخطيط التي تحتاج إلى معلومات عن الشركات لاستخدامها في توجيه وتنظيم الاقتصاد الوطني وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وغيرها، سوق الأوراق المالية بالنسبة للشركات المدرجة في هذه السوق.

الاطار الفكري للمحاسبة المالية المعدل

المستوى الأول أهداف المحاسبة	**توفير معلومات مفيدة عن الشركة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين و الدائنين الاخرين على وفق قدرتهم على الفهم كمزودين لرأس المال.**		
المستوى الثاني العناصر والخصائص النوعية	**عناصر القوائم المالية**	**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**	
	1. الأصول	**الخصائص الأساسية**	
	2. الخصوم	**أ . الملائمة**	1. القيمة التنبؤية
	3. حق الملكية		2. القيمة التوكيدية
	4. استثمارات الملاك		3. المادية (الأهمية)
	5. توزيعات الملاك	**ب. التمثيل الصادق**	1.الاكتمال
	6. الدخل الشامل		1. الحيادية
	7. الإيرادات		2. الخلو من الخطأ
	8. المصروفات	**2. الخصائص التعزيزية**	
	9. المكاسب	أ. قابلية المقارنة	ب. قابلية التحقق
	10. الخسائر	ج. الوقتية	د. قابلية الفهم
المستوى الثالث مفاهيم الاعتراف والقياس	**الافتراضات المحاسبية**	**المبادئ المحاسبية**	**المحددات المحاسبية**
	1. الاستقلالية	1. القياس	1. الكلفة
	2. الاستمرارية	2. تحقق الايراد	2. تطبيقات الصناعة
	3. وحدة القياس	3. تحقق المصروف	
	4. الدورية	4. الإفصاح المحاسبي	

المستوى الثاني: العناصر والخصائص النوعية:

1. عناصر القوائم المالية Elements of Financial Statements

تضم القوائم المالية الأربع السابق ذكرها مجموعة من العناصر والمكونات الرئيسة، إذ ينصب عمل المحاسبة عليها عن طريق قيام المحاسب بتنفيذ وظيفتي المحاسبة (القياس والافصاح لهذه العناصر وقد حدد الاطار الفكري للمحاسبة المالية أن تعريفات دقيقة لكل عنصر من هذه العناصر وكالآتي:

أ. الأصول Assets : هي موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها بالمستقبل وان الشركة قد اكتسبت حق الحصول عليها أو السيطرة عليها نتيجة احداث ماضية، فكل

مفردة ينطبق عليها هذا التعريف ينبغي للمحاسب تصنيفها ضمن الأصول، ولو اخذنا هذا التعريف وحللناه نلاحظ أن الأصل هو :

(1) مورد ان أي مفردة لكي يجري اعتبارها مورداً يجب أن تضمن تحقيق شيئين :

(أ) المنفعة :Utility وتعني اشباع الحاجات والرغبات، وبالنسبة للشركة فان

المنفعة التي يقدمها الاصل هي تحقيق العوائد / الارباح، وكل اصل لا يحقق ذلك يعد غير نافع.

(ب) الندرة Scarcity تعني الندرة مقدار المقابل الذي تدفعه الشركة للحصول على الأصل، لذا ينبغي أن تتوافر صفة الندرة في الأصل كي بعد

نافعاً (عدا الهواء).

(2) اقتصادي: أي ان المنفعة التي يقدمها الأصل يجب ان تكون أكبر من الكلفة، والأصل إن لم يكن اقتصادياً فهو لا يعد مورداً للشركة، وبالنتيجة لا يعد اصلاً، لأن المورد إذا لم يكن اقتصادياً يتسبب بخسائر للشركة، والخسائر ليست ضمن الأهداف التي أنشئت الشركة من أجلها.

(3) متوقع الحصول عليها في المستقبل : إي ان الأصول التي تقتنيها الشركة يتوقع الحصول منها على منافع، فعملية الحصول على المنافع متوقعة وليست اكيدة كونها مرتبطة بالمستقبل أي بعد الحصول على الاصل.

(4) اكتساب حق الحصول عليها : فتعني ان على المحاسب قبل ان يقوم بتسجيل الاصل في السجلات المحاسبية والاعتراف بها ان يتأكد من حق

الشركة في الحصول على هذه الموارد واكتسابها عن طريق قوائم البيع / الشراء وعقود نقل الملكية استمارات تسجيل المباني السيارات في الدوائر الحكومية أو غير الحكومية ذات العلاقة وإن كل مستند يجب ان يحمل اسم الشركة المالكة التي يسجل في دفاترها.

(5) حق السيطرة عليها: دون حق التملك والاكتساب أي أن للشركة سيطرة على المنافع المشتقة من الأصل ان سمحت المعايير المحاسبية الدولية في حالة الايجارات الطويلة الأجل للأصول غير المتداولة بتسجيلها أصولاً في سجلات الشركة إذا لبت عملية السيطرة ثلاثة اعتبارات رئيسة هي:

(1) حق الشراء التفاوضي

(ب) مدة التأجير تعادل 75% من عمر الاصل ..

(ج) اقساط الايجار تعادل 90% من قيمة الأصل.

(6) نتيجة احداث ماضية: وتعني هذه العبارة أن على المحاسب أن لا يسجل أي. اصل بالسجلات الا بعد حدث سابق قبل التسجيل، ولا يعتد بالأحداث المستقبلية (أي وعود بتحويل أصل إلى الشركة أو ما شابه)، وتقسم الأصول إلى نوعين أصول غير متداولة أصول متداولة، وكل مجموعة منها تضم مجموعة من العناصر والحسابات الفرعية الأخرى.

ب. الخصوم Liabilities: هي موارد اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً نتيجة التزام قائم على الشركة في الوقت الحاضر بتحويل أصولا و تقديم خدمات الشركات أخرى نتيجة أحداث ماضية، ولا يختلف مفهوم الموارد الاقتصادية عما ورد ذكره في تعريف الأصول، وتعني عبارة متوقع التضحية بها أن الشركة ستتخلى عن هذه الموارد بالمستقبل، والتضحية بها مقابل منفعة قد تحققت لها وان صورة الموارد المضحي بها بشكل التزام حالي على الشركة، ويوضح التعريف ان طريقة تنفيذ الالتزام تكون بتحويل أصول نقدية، بضاعة . الخ) أو تقديم خدمات لوحدات أخرى، وكل ذلك يجب أن يجري نتيجة حدث سابق، أي أن المحاسب لا يسجل الخصوم الا بعد وجود مستند وثيقة.. الخ تؤيد حصول هذا الالتزام.

ج. حقوق الملكية Equity: هي ما تبقى من أصولا لشركة بعد طرح خصومها ، وهذا يعني أن حقوق الملكية تمثل الفضلة للملاك بعد طرح الالتزامات

د. الإيرادات Revenues : هي تدفقات داخلة للشركة أو زيادة في أصولها أو نقص في خصومها ، أو كليهما تنشأ خلال دورة انتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو اية أنشطة اخرى ناتجة من الاعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة وكل ما ينطبق عليه التعريف اعلاه على المحاسب تسجيله كإيراد للشركة.

هـ . المصروفات Expenses : تدفقات خارجة من الشركة أو نقص في أصولها أو زيادة في خصومها أو كليهما معا تنشأ خلال دورة انتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أية انشطة اخرى ناتجة عن الاعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة ويلاحظ انه لا فرق تقريباً بين تعريف الإيرادات وتعريف المصاريف سوى ان الاولى تدفقات داخلة والثانية تدفقات خارجة والزيادة أو النقص في الأصول والخصوم متعاكسة.

و. المكاسب Gains : هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أو احداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة ، ما عدا تلك الزيادة الناتجة عن ايرادات أو استثمارات الملاك والزيادة هنا عن اعمال غير رئيسة وغير معتادة وغير مستمرة بخلاف الإيرادات ويستثنى من ذلك. الزيادة التي يقوم بها الملاك كزيادة رأس المال.

ز. الخسائر Losses : وهي نقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة المحاسبية ماعدا ذلك النقص الناتج عن مصروفات أو توزيعات للملاك والنقص هنا يكون مباشرة في صافي الأصول وينتج عن أعمال غير رئيسة وغير معتادة وغير مستمرة، بخلاف المصروفات، ويستثنى من ذلك النقص الذي يتسبب به الملاك كتخفيض رأس المال

ج. استثمارات الملاك Investment by Owners : هي الأصول التي يضعها الملاك في الشركة كاستثمارات، وهذه الاستثمارات تزيد من حقوق الملكية وتدرج ضمن قائمة المركز المالي ضمن رأس مال الملاك وتحسب حقوق الملكية بالمعادلة الآتية:

(حقوق الملكية = الأصول - الخصوم)

ط . التوزيعات الى الملاك Distribution: وهي الانخفاض في صافي أصولا لشركة الناتج عن تحويل أصولاً و تقديم خدمات أو الالتزام بخصوم تجاه المالكين تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في الشركة.

ي. الدخل الشامل Comprehensive Income : هو التغير في حقوق ملكية شركة ما خلال فترة ما نتيجة صفقات أو أحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالمالكين، ويقاس الدخل الشامل كالآتي:

الدخل الشامل= الإيرادات - المصروفات + المكاسب - الخسائر)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ينبغي على المحاسبة توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وهذا هو هدفها الرئيس ولتكون المعلومات المحاسبية مفيدة يتطلب وجود معايير وخصائص يلتزم بها المحاسب عند اعداده لهذه المعلومات، وهذه المعايير (الخصائص) تشبه الى حد ما فلاتر تصفية الماء والهواء الخ، فهي تنقي المعلومات المفيدة عن المعلومات غير المفيدة، وتنقسم الخصاص النوعية للمعلومات إلى مجموعتين هما :

أ. الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية Fundamental Qualities

وهي التي يجب توافرها بالمعلومات المحاسبية، وعدم توافرها يؤدي الى انعدام المنفعة من هذه المعلومات وتكون غير ذات فائدة، وهذه الخصائص هي:

(1) الملاءمة Relevance: وتعني قدرة المعلومة المحاسبية على أحداث اختلاف في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق تغيير توقعاتهم قراراتهم) أو

تثبيتها، والمعلومة المحاسبية تكون ملائمة اذا كانت ذات علاقة أو مفيدة للقرار الذي صممت من أجله وتضم السمات الفرعية الثلاث الآتية :

(أ) القيمة التنبؤية Predictive Value : اذا كان يمكن استخدامها كمدخلات من قبل مستخدميها لتوقع نتائج مستقبلية

(ب). القيمة التوكيدية Confirmatory Value: عندما تزود المستخدمين بتغذية راجعة مطابقة او مقاربة لتقييماتهم السابقة .

(ج). المادية الأهميةMateriality : تكون المعلومات مادية عندما يكون حذفها أو عدم اظهارها يؤثر بالقرارات التي يتم اتخذها على أساس هذه المعلومات

(2) التمثيل الصادق Faithful Re presentation تمثل التقارير المالية ظواهر اقتصادية بالكلمات والأرقام ولكي تكون مفيدة يجب أن لا تظهر فقط الظواهر الملائمة بل ان تمثل بصدق تلك الظاهرة التي يجب أن تمثلها وتضم السمات الفرعية الثلاثة الاتية

(أ) الاكتمال Completeness: ويعني تضمين كل الظواهر الموصوفة كل المعلومات الضرورية للمستخدم لفهم الظواهر الموصوفة متضمنة كل الوصف والتوضيحات.

(ب) الحيادية Neutrality أي خالية من التحيز في اختيار عرض المعلومات المالية دون تحريف ولها وزن ومركزة.

(ج) الخلو من الخطأ : Free from Error عدم وجود اخطاء او حذف في الظواهر.

الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية Enhancing Qualities وهي التي ينبغي توافرها بالمعلومات المحاسبية وعدم توافرها لا يعني أن

المعلومات غير مفيدة بل درجة الإفادة هي :

(1) قابلية للمقارنة Comparability: متخذو القرارات يهتمون بالاختيار بين البدائل لذا المعلومات تكون مفيدة أكثر اذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابه لشركات أخرى أو لنفس الشركة بين فترة وأخرى وتمكنهم من تحيد وفهم التشابه والاختلاف بين الفقرات ويرتبط بقابلية المقارنة وتسهلها بالثبات في استعمال نفس الطرق لنفس الفترات وقابلية المقارنة لا تعني التوحيد

(2) قابلية التحقق Verifiability: وهي تشكل صادق الظاهرة الاقتصادية ما يجب أن تمثله وان القدرة المعرفية المختلفة والمستخدمين المستقلين يصلوا إلى جماع بشأنها وليس إلى اتفاق تام.

(3) الوقتية Timeliness: تعني أن المعلومات متاحة لمستخدميها لصنع القرارات في الوقت الذي تكون لها القدرة على التأثير بتلك القرارات

(4) قابلية الفهم Understandability تبويب وتصنيف وعرض المعلومات بوضوح واتساق يجعلها قابلة للفهم.

المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس والافصاح

1 الافتراضات المحاسبية Accounting Assumption : الافتراض هو تعبير يحتمل القبول والرفض، ويجري وضع الافتراضات من أجل فهم الظروف والاحداث المحيطة أو تثبيتها وبناء أفكار أو ظروف في ضوئها لتساعد في تحقيق الاهداف أو التوصل اليها، والافتراضات المحاسبية هي:

أ. فرضية الوحدة الاقتصادية (الاستقلالية) Economic Entity Assumption : أي ان الشركة وحدة مستقلة عن الملاك وعن الشركات الأخرى، وبموجب هذا الافتراض يجري تحديد النشاطات الخاصة بالشركة

ومسك السجلات المحاسبية لها، وبدون هكذا افتراض لا يمكن تخيل. معرفة نتيجة نشاط شركة أو أصولها أو خصومها كونها ستدمج مع نشاط الملاك وأصولهم وخصومهم وعكسه عدم الاستقلالية

ب. فرضية الاستمرارية Going Concern Assumption وفي ضوء هذا الافتراض فان الشركة تعد مستمرة في مزاولة نشاطها إلى أمد غير محدد تتمكن خلاله من تحقيق اهدافها، ويعكس هذا الافتراض توقعات الاطراف ذات المصلحة بالشركة من جهة ويسمح بتنظيم السجلات المحاسبية والقيود وإعداد القوائم المالية وعكسه هو التوقف أو عدم الاستمرار الذي يتطلب اعداد حساب تصفية الشركة.

ج. فرضية وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption وتعني أن النقد هو اساس مناسب للقياس المحاسبي وملائم وبسيط ومفهوم من قبل الجميع ولكن من جهة اخرى نرى ان كل وحدات القياس الأخرى التي يستعملها المهنيون تحمل قيمة واحدة لا تتغير عدا وحدة القياس المحاسبي فإنها تحمل قيمتين، الأولى القيمة الاسمية أو قيمة الاصدار المكتوبة على وجه الورقة النقدية، والقيمة الثانية هي القيمة الحقيقية، وتمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بوحدة النقد وهاتان القيمتان غير متطابقتين على الدوام، وبما أن القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية يجري على وفقه قياس القيم الحقيقية لها، لكن بوحدات نقد اسمية، وان القيم الحقيقية تتعرض للتغيير على مر الزمن، لذا تتطلب وضع افتراض ثبات وحدة القياس المحاسبي كي يجري اثباتها بالدفاتر المحاسبية وعدم تغييرها من وقت لآخر كلما تغيرت قيمة النقد، وفي حالة عدم وجود هذا الافتراض يستوجب استمرار تغير القيم بالدفاتر المحاسبية.

د. فرضية الدورية (الفترة المحاسبية) Periodicity Assumptio : بالنظر لافتراض استمرارية الشركة إلى أمد غير محدد فان الربح الحقيقي النهائي للشركة لا يمكن ان يعرف الا بعد انتهاء اعمالها، وهذا لا يمكن ان يكون من الناحية العملية كون الشركة غير محددة بعمر ما، وبالنتيجة جرى وضع هذا الافتراض لتقسيم العمر الكلي للشركة الى فترات افتراضية دورية متساوية لأغراض اعداد القوائم المالية عن كل فترة ومعرفة نتيجة النشاط لها والمركز المالي نهايتها.

2. المبادئ المحاسبية Accounting Principles : هي قواعد واحكام عامة للقرارات المحاسبية التي يتخذها المحاسب) تشتق من كل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية وتساعد في وضع الفروض الفنية لتسجيل العمليات المالية والمحاسبة عليها والابلاغ عنها، وتمثل المظلة التي يستظل بها المحاسب ويستند عليها في كل قراراته واداء وظيفتي القياس والافصاح والمبادئ المحاسبية هي:

أ. مبدا القياس Measurement Principle: (مبدأ الكلفة التاريخية سابقاً) عدل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS) مبدا الكلفة التاريخية بالاطار الفكري للمحاسبة المالية إلى مبدأ القياس كأحد المبادئ المحاسبية في القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية، وعلى وفق هذا المبدأ فقد سمح لطرق قياس أخرى غير الكلفة التاريخية وهو مبدأ القيمة العادلة أو الأصح خيار القيمة العادلة Fair Value option بجانب الكلفة التاريخية، ومعظم معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خصوصا بعد التعديلات عليها وتحديثها سمح بالقيمة العادلة في القياس المحاسبي، ويعني القياس نظام ترميز مختلط يسمح باستخدام أسس مختلفة للقياس واكثر النظم استخداما يقوم على أساس الكلفة التاريخية والقيمة العادلة وهذا يعني بأن الكلفة التاريخية لم تعد الأساس الوحيد للقياس المحاسبي بل أضيف لها القيمة العادلة ويمكن إضافة أسس أخرى للقياس كما موجود في ارض الواقع.

ب. مبدأ تحقق الإيراد Revenue Recognition Principle يحصل الإيراد عند تحققه وتحصيله ويعترف به محاسبيا في السجلات ويقضي هذا المبدأ بأن الإيراد يتحقق في الشركات على وفق طبيعة النشاط لكل شركة ، وعلى المحاسب الاعتراف بالإيراد وتسجيله محاسبياً في الفترة التي جرى تحصيله فيها، وبشكل عام يشترط في تحقق الإيراد الآتي:

(1) إمكانية قياس قيمة الإيراد والتأكد من امكانية تحصيله.

(2) الاكتمال الجوهري: أي اكتمال عملية اكتساب الإيراد بتقديم خدمة أو بيع سلعة.

(3) وتعني القيمة العادلة القيمة التي بها يتم المبادلة بين أصل أو تسديد التزام أو تحويل أداة من أدوات حقوق الملكية بين اطراف فعلية وراغبة بهذه المبادلة، إلا إن الصعوبات التي تصاحب طريقة القيمة العادلة كثيرة وتتطلب سوق نشط وأسعار معروفة الخ، ولكنها تتميز بسهولة التطبيق في المحاسبة عن الأوراق المالية.

وجود طرف خارجي أي وجود عملية مبادلة بين الشركة المحاسبية والوحدات الأخرى التي تتحدد فيها قيمة السلع القابلة للبيع ويتحدد ذلك بتوفر دليل موضوعي، لذا تعد نقطة بيع السلعة أو تقديم الخدمة النقطة الزمنية الحاسمة في دورة تحقق الإيراد أي أن الإيراد يتحقق عند هذه النقطة.

ج مبدا تحقق المصروف ExpenseRecognition principle: (ميدا مقابلة المصروف سابقاً) يتحقق المصروف ويعترف به عندا تحصل تدفقات خارجة من الوحدة أو باستخدام اصول او حصول التزام كمطلوبات ويعني هذا المبدأ أن المصاريف كافة التي تتعلق بإيراد معين تجري مقابلتها واستقطاعها من هذا الايراد خلال الفترة التي تحقق فيها لغرض تحديد صافي الدخل، وينتج صافي الدخل من مقابلة الإيرادات بالمصروفات المستنفدة خلال فترة زمنية معينة في عملية توليد هذه الإيرادات، إذ يجري الاعتراف بالمصروفات عندما تساهم هذه المصروفات بشكل فعلي في تحقيق الإيرادات السنوية، فإذا كانت هناك تكاليف متحققة ويتوقع أن تقدم منافع مستقبلية فينبغي اعتبارها أصلاً أو تكاليف غير مستنفدة أما التكاليف التي ساهمت في توليد إيراد الفترة الحالية فتعد مصروفات تظهر في قائمة الدخل لنفس الفترة التي يعترف فيها بالإيراد المتحقق من بيع السلع أو تقديم الخدمات.

د. مبدأ الافصاح الشامل Full Disclosure Principle: ويعني هذا المبدأ توفير معلومات مفيدة وبما فيه الكفاية للتأثير بأحكام وقرارات مستخدمي هذه المعلومات وبموجب هذا المبدأ يلتزم المحاسب بتقديم المعلومات الضرورية لمستعملي القوائم المالية، بحيث يتعرف قارئ القوائم المالية على الطرق المحاسبية المستعملة في إعدادها وعلى أية أحداث جوهرية أو آثار لتلك الأحداث يمكن أن تؤثر على فهم وتفسير ما جاء بها من معلومات، وهناك ثلاث وسائل متفق عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي:

(1) إظهار الإفصاح كجزء من مكونات القوائم المالية.

(2) إظهار الإفصاح كمعلومة إضافية تعرض في ضوئها بيانات محاسبية مستخرجة وفقا لمبادئ محاسبية خاصة لا تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

(3) إظهار الإفصاح كملاحظة إرشادية مرفقة مع القوائم المالية.

3 المحددات المحاسبية : Constraints Accounting

وتمثل ضوابط أو قيود بموجبها المحاسب ولا يمكنه تجاوزها وهي :

أ. محدد الكلفة Constraint Cost : ويعني هذا القيد على معدي ومجهزي المعلومات المالية بان لهذه المعلومات كلفة وعليهم الموازنة بين كلفة . المعلومات والمنافع المتوقعة منها ذلك أن كلفة إنتاج المعلومات المحاسبية التي يعدها المحاسب عن طريق القوائم المالية ينبغي أن لا تزيد عن المنافع المتوقعة من نشر واستعمال الشركة لهذه المعلومات.

ب. محدد تطبيقات الصناعة Industry Practice Constrain: بما إنه توجد وحدات اقتصادية تمارس انشطة متماثلة كالنسيج والألبان وغيرها، فعلى المحاسبين العاملين في الشركات المتماثلة تطبيق الطرق والاجراءات المحاسبية المتماثلة ليكون بالإمكان المقارنة بينها لاحقاً عن طريق القوائم المالية.